نـدوة «المعـتـقلين الـلـبـنـانـيين في سـوريـا»: الإفـراج عـنـهـم «أولـويـة»

نظمت جمعية «أمم للتوثيق والأبحاث» و«جمعية المعتقلين اللبنانيين السياسيين في سوريا»، ندوة مغلقة في فندق الريفييرا، يوم السبت، بعنوان «المعتقلون اللبنانيون السياسيون في سوريا – مطارحات في الإشكالات القانونية والقضائية وغيرها»، صدرت في ختامها مجموعة من التوصيات، بينها «الضغط على السلطات اللبنانية للمصادقة على الاتفاقية الدولية للحماية من الإخفاء القسري»، و«انشاء هيئة وطنية لمتابعة كافة أشكال الإخفاء القسري والاعتقال التعسفي». وشددت الكلمات على أن الإفراج عن هؤلاء المعتقلين «أولوية في ظلّ الاضطرابات التي تعمّ سوريا». ودعت إلى «الاعتراف بحقوق المعتقلين المحررين من السجون السورية، المعنوية والقانونية والمادية، على غرار الأسرى المحررين من السجون الإسرائيلية».

وقال لقمان سليم، من جمعية «أمم»، ان الندوة تندرج في إطار مشروع تنفّذه الجمعية بتمويل من معهد العلاقات الثقافية الخارجية الألماني (إيفا) بعنوان «هواة الظلام. من تجارب الاعتقال السياسي في سوريا»، وأن هذا المشروع العام يتضمن أنشطة توثيقية وبحثية وفنية. أضاف: «موضوع المعتقلين اللبنانيين السياسيين في السجون السورية، يقع في منطقة من الالتباس التاريخي والمفهومي معاً: التباس العلاقات اللبنانية. السورية عموماً، والتباس التهمة والتعريف القانوني، وبهذا المعنى فإن معالجة مسألة هؤلاء المعتقلين هي أحد المداخل التي لن يكون بدّ من ولوجها في إطار أي سعي جاد إلى تصحيح العلاقات اللبنانية. السورية، وصولاً إلى تنقية ذاكرة هذه العلاقات».

وأكد رئيس جمعية المعتقلين اللبنانيين السياسيين في سوريا علي أبو دهن، «أن عدداً غير معروف من اللبنانيين لا يزالون في السجون السورية، وأن السعي إلى الإفراج عنهم أولوية في ظل الاضطرابات التي تعمّ سوريا»، وأن «الأوان قد آن للاعتراف بحقوق المعتقلين المحررين من السجون السورية، المعنوية والقانونية والمادية، على غرار الأسرى المحررين من السجون الإسرائيلية».

وكانت كلمة لنقيب المحامين في طرابلس ميشال خوري، أكد فيها أن النقابة تعتبر أن «قضية المعتقلين اللبنانيين في سوريا هي قضية محقة»، وأنها تسعى بكل الإمكانات «للمساهمة في إيصال هذا الملف إلى ما يمكن من خواتيم عادلة».

وعقدت ثلاث جلسات، شارك في أولاها ماجد فياض الذي عرض مفهوم الاعتقال السياسي. ثم عرض النائب ابراهيم كنعان اقتراح القانون الذي قدمه في سبيل انصاف المعتقلين المحررين في سوريا، معتبراً أن «الظلم لا يمكن أن ينقسم بين ظلم عدو وظلم صديق»، واعداً بأن تصّر كتلة التغيير والإصلاح على ادراج اقتراح القانون هذا على جدول أعمال مجلس النواب، ما إن تتوافر ظروف التئامه.

وأدارت الجلسة الثانية مديرة مكتب المركز الدولي للعدالة الانتقالية

● جانب من الحضور، وعلى المنصة: كنعان، فياض، سليم.

في بيروت كارمن أبو جودة. واعتبر نزار صاغية أن قضية المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية لا يمكن أن تنفصل في بعض جوانبها عن قضية اللبنانيين المخفيين قسراً. أما فواز ذكريا، وهو معتقل سابق، فقدّم شهادة حيّة عن تجربته، وعدداً من الاقتراحات للسير قدماً في سبيل تشريع حقوق المعتقلين هؤلاء.

وفي الجلسة الختامية التي أدارها المدير التنفيذي للصندوق العربي لحقوق الإنسان ايلي ابو عون، فقد تم فيها صوغ عدد من التوصيات والاقتراحات، أبرزها، ضرورة الاستمرار في الضغط على السلطات اللبنانية للمصادقة على الاتفاقية الدولية للحماية من الإخفاء القسري، ومتابعة السعي إلى تشكيل تحالف مدني في سبيل انشاء هيئة وطنية لمتابعة كافة أشكال الإخفاء القسري والاعتقال التعسفي.

يذكر أن ورشة العمل تضمنت عرضاً لفيلم بتوقيع «أمم للتوثيق والأبحاث» تحت عنوان «الكرسي الألماني» يصور ظروف الاعتقال في السجون السورية.

المستقبل، ٢١ تشرين الأول ٢٠١٣، صفحة ٨